المعارضة المصرية ومفهوم التغيير

أحمد الخميسي

التغيير في مصر ضرورة

الحديث عن «التغيير» يَشْغل مصرَ كلَّها: أحزابًا معارضةً، وحركاتٍ سياسيةً، ونخبًا مثقفةً، وقضاةً، ومهندسين، وشرائحَ عمّاليةً، وأطبّاءَ، وكتّابًا. وإلى جانب ذلك، وقَبْلَه، فإنّ الواقع ذاتَه يَنْطق بأنّ استمرار الأوضاع الراهنة أمرٌ صعبٌ: فقد بلغ عددُ الفقراء في مصر ٣٤ مليون نسمة (**تقرير التنمية البشرية** العامَ الماضي)، وبلغ عددُ العاطلين عن العمل ٦ ملايين، ويعيش ١٢ مليون مواطن في أكواخٍ وداخل المقابر، ويتّسع نطاقُ الأمية ليشمل ٢٢ مليونًا، ويتضاعف التفاوتُ الطبقيُّ فيَحْصل أغنى ٢٠ ٪ من السكان على ٤٣،٦٪ من الدخل القومي، مع ارتفاعٍ حادٍّ مستمرٍّ لأسعار المواد الغذائية الأساسية بعد أن كَفَّت الدولةُ يدَها عن دعمها ودعم الخدمات العامة في التعليم والصحّة والثقافة وغيرِ ذلك... هذا ناهيك عن حرمان كتلٍ بشرية ضخمة من التعليم والماءِ النظيف والصَّرْف الصحي. وفي ظلّ هذا الانهيار العامّ قامت الدولةُ بإنشاء واحد وعشرين سجنًا جديدًا خلال العقد الأخير، كلَّفَ بناؤها ملياريْ جنيه مصري! أضفْ إلى ذلك الشعورَ المريرَ بالمهانة السياسية التي يعيشها الشعبُ المصريُّ في مواجهة العربدة الأميركية في المنطقة، وفي مواجهة إسرائيل التي تهدِّد مصرَ وقتما تشاء، دون أن يحرِّكَ النظامُ ساكنًا، ودون أن يجرؤ مسؤول على أن يَنْبس بحرف واحد.

ويتخلَّل هذه اللوحةَ فشلُ النظام المصري الذريعُ في التقدم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خطوةً إلى الأمام؛ ويكفي أن نَعْلم أنّ الدَّيْن الخارجي والداخلي على مصر وصل إلى ثمانمائة مليار جنيه، وأصبح صعبًا على النظام الاستمرارُ في استخدام الأثر المعنوي لإنجازيْن مضى عليهما ربعُ قرن هما: حرب أكتوبر، وما سمِّي بـ «الديموقراطية.»

وخلاصةُ الأمر أنّ تضخّمَ الفقر، وعمقَ الشعور بالمرارة الوطنية، والإحساسَ بالتدهور العامّ والهوان، وَصلَتْ بصوتها إلى سمع المؤسسات السياسية الحاكمة والنخب المعارضة، وتعالت الدعواتُ إلى التغيير. لكنْ أيُّ «تغيير»؟

يَصْعب التحدثُ عن تصور واضح ومتبلورٍ للتغيير في الوعيَ الجماهيري العامّ. ولكنْ من المؤكَّد أنّ مشروع التغيير لدى الغالبية العظمى مرتبطٌ باستياءٍ مبهمٍ جرّاء الوضع الاقتصادي والقومي، ومصحوبٌ بتصورات دينية عن العدل والأخلاق والتحرر. فذلك التغيير يعني تحسينَ مستوى المعيشة، وتوفُّرَ السكن والتعليم وغير ذلك، ويرتبط بالقدرة على مواجهة أميركا وإسرائيل. إلاّ أنّ تلك الحالة لا ترتقي إلى مشروع سياسي بكلّ معنى الكلمة، بل هي **مادةٌ** لمشروعٍ ما، قلقٍ، وغيرِ محدَّدٍ، وقابلٍ للتطوير حسب الظروف في اتجاهاتٍ عدة.

لكنْ ما هو مفهومُ ذلك «التغيير» لدى الأحزاب والنخب المعارضة التي يُفترض بها أن تَصُوغَ مشروعًا سياسيًا كفئًا للتعامل مع واقعٍ محدَّد؛ مشروعًا قادرًا على حشد الجماهير خلفه وتطويرِ نضالها بشعاراتٍ معينةٍ، وتحديدِ أهدافها القريبة والبعيدة؟

أحزاب مصر الرئيسة والتغيير

بدايةً علينا أن نقول إنّ عدد الأحزاب غير الحكومية المرخَّص لها في مصر وَصَلَ إلى ١٩ حزبًا سياسيًا ـ بعد الموافقة الأخيرة على تأسيس «حزب الغد» ـ من بينها عشرةُ أحزاب تعيش حالةَ موتٍ كامل. وأما عددُ الأحزاب التي رَفَضَتْ لجنةُ الأحزاب طلباتِ تأسيسها فقد بَلَغَ ما يَقْرب من سبعين حزبًا! وجدير بالذكر هنا أنّ تلك الأحزاب ظهرتْ بعد فترة طويلة من قرار حلّ الأحزاب في ١٦ يناير ١٩٥٣، وتحديدًا حين أراد أنور السادات في أغسطس ١٩٧٤ تجميلَ وجه النظام بانفتاح سياسي، فأصْدر ورقةَ تطوير الاتحاد الاشتراكي التي رَفَضَ فيها التعدديةَ الحزبيةَ لكنّه أقرّ بمبدإ تعدُّد الاتجاهات تحت اسم «المنابر.» وفي مارس ١٩٧٦ تمّت الموافقةُ على تأسيس ثلاثة منابر، تحوَّلتْ في نوفمبر ١٩٧٦ بقرار من السلطة إلى أحزاب سياسية. ونتيجةً لتلك النشأة، والقيودِ التي أحاطت بها السلطةُ حركةَ الأحزاب، وضعفِ إرادة تلك الأحزاب، فقد تمّ تفريغُها من مضمونها حتى تحوَّلَ معظمُها إلى مجرد صحف، وانتشرتْ نكتةٌ بأنّ هناك في مصر صحفًا تُصْدر أحزابًا! وظلت حركةُ تلك

صنع الله إبراهيم يحمل شعارَ «كفاية» في إحدى المظاهرات مؤخّرًا

الأحزاب ومازالت ـ باستثناءِ لحظاتٍ نادرة ـ بعيدةً عن حركة الشارع المصري تمامًا، وأبعدَ ما تكون بنظامها وممارساتها الداخلية عن الديموقراطية والإصلاح اللذيْن تطالب بهما. كما أنّ حركتَها الفعلية ومالأتَها للنظام وصفقاتِها البرلمانيةَ معه ظلت منقطعةَ الصلةِ ببرامجها المعلنة. وقد اختزَلَت الكثيرُ من هذه الأحزاب وجودَها في شخصِ قادتها، الذين قضى بعضُهم ربعَ قرنٍ في القيادة دون تغيير!

جَرت العادةُ في مصر على الحديث عن ثلاثة أحزاب رئيسة هي «الوفد» و«التجمع» و«الناصري،» إلى جانب قوة أساسية لم تَنتزِعْ حقَّها بعدُ في تأسيس حزب هي «الإخوان المسلمون.» ويبدو مفهومُ التغيير واضحًا عند حُزب التجمّع في «مبادرة الإصلاح السياسي» التي طَرَحَها في ١٧ مايو ٢٠٠٤. فقد جاء فيْها «أنّ المدخل الصحيح والوحيد للتغيير الشامل هو تحقيق الديموقراطية وتوفير الحريات العامة وضمان حقوق الإنسان.» أما حزب الوفد فقد طالب هو الآخر في برنامجه للإصلاح المعلن في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤ بالإجراءات الديمقراطية باعتبارها الحلقةَ الأساسَ في تطوير المجتمع المصري. بينما دعا الحزبُ الناصري إلى تحويل مصر إلى جمهورية برلمانية. ثم بلورت الأحزابُ الثلاثةُ رؤيتَها المشتركة في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤ في وثيقة بعنوان «التوافق الوطني للإصلاح السياسي،» جاء فيها أنّ الإصلاح السياسي هو الطريقُ الوحيدُ لإنقاذ البلاد، وطالبتْ بأن يكون انتخابُ الرئيس المصري من بين أكثر من مرشّح، وبإقامة نظام جمهوري برلماني يَكْفل إعادةَ تقسيم الاختصاص داخل السلطة التنفيذية. كما طالبتْ هذه الأحزابُ بإلغاء المادة ٧٤ من الدستور التي «تعطي لرئيس الجمهورية سلطاتٍ استثنائيةً،» وبإنهاء حالة الطوارئ، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية. وباختصار، وضعت الأحزابُ الثلاثةُ الكبرى ـ مع عدد من أحزاب صغيرة ـ رؤيتَها للتغيير في إطار الإصلاح السياسي المحدود للنظام، وهو إصلاحٌ قائمٌ في إطار التوجُّه الليبرالي الذي يقوم على خمسة مؤشّرات هي: الفردية، والحرية، والتعددية، والعقلانية، والرأسمالية. لكنّ هذه الأحزاب حَجَبتْ في صراعها مع النظام القضيةَ الوطنيةَ، والتبعيةَ، وجوهرَ النظام الاقتصادي الاستغلالي. وسنرى لاحقًا أنّ هذه الرؤية هي التي تَحْكم حركةَ وتوجُّهَ باقي الأحزاب والحركات، بما فيها حركةُ «كفاية.»

ولما كانت برامجُ الأحزاب الأساسية والإخوان معروفةً تقريبًا، فإنّنا سنركّز على موقف الحركات الجديدة من التغيير، وفي مقدمة تلك الأحزاب: «حزبُ الكرامة» و«حزبُ الوسط» و«حزبُ الغد.»

الحركات الجديدة والتغيير

إذا نظرنا إلى وثائق «حزب الكرامة»[1] الذي يمثّل تيارًا ناصريًا وطنيًا، فسنجد أنّه يدعو إلى أهداف وطنية عامة كالاستقلال الشامل، ونبذِ معاهدة السلام، واستعادةِ السيطرة المصرية على سيناء بالكامل، والوحدةِ العربية، والكفايةِ والعدلِ في المجال الاقتصادي، والاستعانةِ بالتكنولوجيا والعلوم، وتجديدِ الذات الحضارية، وسياسةٍ دولية متوازنة، والديموقراطية. لكنّ تلك الأهداف لا تكتسبُ سماتٍ محددةً وتظلّ أقربَ إلى الأمنيات النبيلة. ويَطْرح البرنامجُ صورةَ مجتمعٍ قادم، لكنّه لا يَطْرح آليةً للصراع مع المجتمع القائم، إلاّ عندما يدور الحديثُ عن تعديل الدستور وإلغاءِ حالة الطوارئ ونشرِ الحريات العامة. فالمطالب الأخيرة هي المطالب التي يمكن الاشتباكُ اليوم بشأنها مع النظام. لكنْ كيف؟

أما «حزب الوسط الجديد» فيعرِّف نفسَه في مقدِّمة وثائقه التي كتبها د. صلاح عبد الكريم[2] بأنه «حركةٌ سياسيةٌ تمثّل فكرًا

١ ـ حزب الكرامة العربية، **البرنامج السياسي**، ٢٠٠٤.

٢ ـ **أوراق حزب الوسط المصري**، تقديم د. صلاح عبد الكريم، ١٩٩٨.

المعارضة المصرية ومفهوم التغيير

إسلاميًا حضاريًا معاصرًا» يَدْفع أصحابَها «إيمانٌ راسخٌ بتميّز الحضارة الإسلامية.» ومع اعتراف الحزب بالتعددية الدينية في مصر فإنّه يرى أنّ «المرجعية الإسلامية العامة في مصر محلُّ اتفاق المصريين جميعًا.» أما التغيير عند الحزب فيبدأ بتنشيط وضع نصّ المادة الثانية من الدستور موضعَ التطبيق، وهي المادة التي تنصّ على أنّ دين الدولة هو الإسلام وعلى أنّ مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. ويدعو الحزبُ في مجال الأمن القومي إلى نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة دون تحيّز لإسرائيل، وإلى رفض مشروع السلام الإسرائيلي الذي يرمي إلى تقطيع أوصال الأمة، وإلى إقامة اتحاد اقتصادي عربي إسلامي، وإلى عدم التفريط في مبدإ تحرير فلسطين والانتماء العربي للقدس، لكنّه لا يصل إلى حدّ رفض اتفاقيات السلام. ويَعْتبر الحزبُ أنّ التغيير الممكن في المجال الاقتصادي الداخلي يقوم على «ألاّ يكون المالُ دولةً بين الأغنياء فقط، وهذا يستدعي تشجيعَ دخول الأفراد إلى العمليات الإنتاجية وتملُّك أصولها،» ثم «قيام الأمة، أفرادًا وجماعاتٍ ومؤسساتٍ، بواجبها في تحقيق العدالة الاجتماعية.» ويؤكّد أيضًا «الدورَ التوزيعيَّ للدولة... لضمان حُسْن توزيع عوائد العملية الإنتاجية على الأسر المصرية.» ولا تختلف هذه الوثيقة كثيرًا عن وثيقته المنقّحة بعنوان «حزب الوسط الجديد.» ويتّسم هذا البرنامجُ الفضفاض ـ كعادة التيارات الإسلامية ـ بالغموض. كما أنّه لا يقوم بتمليك المواطن أيةَ أسلحةٍ للصراع مع الوضع القائم، ما عدا التأكيد على الفكرة الجذرية لدى التيارات الإسلامية المختلفة، وهي أنّ التغيير يبدأ بتغيير «أخلاق المجتمع» لا الأوضاع التي تؤسِّس لتلك الأخلاق. وأخيرًا فإنّ «التغيير» في ذلك البرنامج لا ينبني على أيّ اشتباكٍ محدّدٍ مع الواقع في أيّ مجال، أيْ أنّه لا يقدّم إجابةً على السؤال العويص: «ما العمل؟»

أما حزب الغد فحصل على ترخيص بمزاولة نشاطه من لجنة الأحزاب في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤، لكنه خلال أقلّ من سنة أثار قدرًا من الضوضاء لا يتناسب مع حجمه أو برنامجه. فقد اعتقلت السلطاتُ رئيسَ الحزب أيمن نُور في يناير هذا العام بدعوى التزوير في أوراق التأسيس، ونُزِعتْ عنه حصانتَه البرلمانية، فأثار ذلك ضجّةً إلى حدِّ أنّ وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس أعربتْ في منتصف فبراير عن «القلق البالغ» للولايات المتحدة من ذلك الاعتقال! وعلى حدّ تصريحات نور فإنّ حزبه «ليس اشتراكيًا ولا إسلاميًا ولا ماركسيًا، لكنّه الوريث الشرعي للحركة الليبرالية في مصر.» ويأتي في مقدّمة برنامج الحزب أنّه «حركة ديموقراطية ليبرالية اجتماعية تَجْمع طليعةً من جيل الشباب المصري الساعي لمشاركة جادة للإصلاح السياسي والاجتماعي.» وإذا نحَّيْنا جانبًا ما تَحْفل به برامجُ معظم الأحزاب من الدعوة إلى محاربة الفساد وحلّ مشكلة البطالة وما شابَهَ، فإنّ برنامج هذا الحزب يرى التغيير في إصلاح سياسي يقوم على «إنهاء حكم الطوارئ المفروض منذ عام ١٩٨١، وتقييدِ صلاحيات الرئيس المصري الواسعة، وانتخابِ الرئيس من بين أكثر من مرشح، وانتزاعِ الحريات المختلفة.» وباختصار، فإنّ الحزب يضع نصبَ عَينيه إقامةَ «نظام الجمهورية البرلمانية الدستورية الديموقراطية.» وعلاوة على برنامج الإصلاح السياسي، يحدِّد الحزبُ أهدافه الأخرى كالتالي: اكتشاف الموهوبين، ومواجهة أزمة المياه، ومواجهة العنف بالثقافة، ومكافحة الإدمان، ومساعدة المعوَّقين. إلاّ أنّ التمايز الذي لَفَتَ الأنظارَ إليه هو أنّ ثلاثين بالمائة من قوام عضويته كانت للأقباط المصريين، الأمرُ الذي مَنَحَه ثقلاً خاصًا على أساس أنّه قد يمثِّل للمرة الأولى الوزنَ القبطي. وبطبيعة الحال فإنّ برنامج الحزب لا يشير إلى تقدير الإدارة الأميركية الخاصّ لأيمن نور، ولا إلى تمثيل حزب الغد النسبي للأقباط، ولا إلى علاقته بالجهات الأخرى ـ وهي الشروط التي أكسبتْه وزنَه الحقيقي. ويقودنا ذلك إلى ملاحظة عامة هي أنّ برامج الأحزاب المعلنة ليست في أغلب الأحيان سوى إنشاء وكلمات مرصوصة لا علاقة لها بواقع تلك الأحزاب ولا بحركتها الفعلية ولا أهدافها الحقيقية... ولا بسرِّ وجودها.

من شعارات التظاهرات الأخيرة في مصر: لا للتجديد، لا للتوريث

إذا نظرنا في برامج تلك الأحزاب الثلاثة الجديدة («الكرامة» و«الوسط» و«الغد») فسنجد أنّ عملية التغيير الفعلية تنحصر لديها في «تعديل الدستور وإلغاء حالة الطوارئ ونشر الحريات العامة» عند حزب الكرامة، وفي «تعديل الدستور وتنشيط المادة الثانية منه» عند حزب الوسط، وفي «نظام الجمهورية البرلمانية الدستورية الديمقراطية» عند حزب الغد. وماعدا ذلك فإنّه من الناحية الفعلية يندرج ضمن الشعارات والأهداف العامة، الوطنية عند «الكرامة،» والإسلامية عند «الوسط،» والليبرالية عند «الغد.» الأكثر من ذلك أنّ الحركات الجماهيرية التي وُلدتْ على خلفية التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية، وشجبِ الحربِ على العراق ـ مثلَ «لجان دعم الانتفاضة،» والحملة الشعبية للتغيير،» ثم «مؤتمر القاهرة،» وحركة «أجيج» المناهضة للعولمة، و«حركة عشرين مارس،» وانتهاءً بحركة «كفاية،» ثم «صحفيون من أجل التغيير،» و«كتّاب من أجل التغيير» ـ كانت كلُّها تضع نصب عينيها التغييرَ بالمعنى الليبرالي الديموقراطي، أيْ تغيير شكل النظام السياسي، وكسر الطابع الاستبدادي للحكم، دون مساس بمضمون النظام الطبقي، أو جوهره كنظام اقتصادي استغلالي، ودون مساس ـ ماعدا التيارات الناصريةً أساسًا ـ برفض التبعية السياسية والاقتصادية لأميركا، ومقاومة مشروع الشرق الأوسط الكبير، واستكمال استقلال مصر السياسي بتحرير سيناء من القيود المذلّة لاتفاقية كامب ديڤيد. ولعلّ أدقّ تعبير عن هذه الحالة هو أنّ حركة «كفاية» كانت شعاراتُها الرئيسية شعاراتِ الليبرالية والديموقراطية فحسب، دون خوض في الموضوعين الوطني والاقتصادي، وكأنّ الديموقراطية **بحدّ ذاتها** تمثّل حلاً سحريًا لمشكلات المجتمع المصري العويصة.

المهمة الوحيدة الممكنة الآن

لا شكّ أنّ المعارضة ـ بأحزابها الجديدة والقديمة وحركاتها الشعبية ـ قد صبّتْ كلَّ نيرانها على الشكل السياسي للحكم، معتبرةً أنّ تلك هي «الحلقة الأساسية للتغيير.» ولا شكّ أيضًا أنّ ذلك التركيز لم يأتِ من فراغ: فقد تعثّر المشروعُ القومي للنهضة الذي كانت التجربةُ الناصريةُ أسطعَ نماذجه، بينما تَبْدل قوى الاستعمار العالمي كلَّ جهدها لمحاصرته وإطفاء جذوته، في الوقت الذي أُغلقتْ فيه الطرقُ على المشروع الاشتراكي بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وهمَّشت الأحزابُ الشيوعيةُ دورَها مكتفيةً بالدعوة إلى الإصلاح السياسي. ومن ثم لم يعد مرئيًا للحركة في الواقع الفعلي سوى أفق واحد، هو تعديل شكل الحكم السياسي وتطويره في إطار النظام ذاته، وذلك بطرح انتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح، وإلغاءِ حالة الطوارئ، وتوسيع دائرة الحريات العامة، وغير ذلك. ويبدو أنّ تلك هي المهمة الوحيدة الممكنة الآن، التي يساعد تحقيقُها على خلق ظروفٍ أكثرَ ملاءمةً لنضال شعبي واسع من أجل الأهداف الوطنية والتحرر الاقتصادي والاجتماعي.

لكنْ إذا كانت الحركاتُ الجديدةُ تصطدم بالنظام فقط من زاوية شكل الحكم السياسي، فإنّ ذلك ليس مبرِّرًا للتهوين من شأن هذا الصِّدام؛ ذلك لأنّ معظم العواصف الجماهيرية كانت تنشأ من مجرّد عمليات احتجاج ضعيف، ثم تتجاوز ذلك إلى أفق رحب: فقد بدأت الثورةُ العرابيةُ باستياء الضبّاط من تفضيل الأتراك عليهم، ثم غضبهم لعدم حصولهم على رواتبهم؛ كما أنّ ثوراتٍ عديدةً بدأتْ بمجرّد مسيرات سلمية تتضرّع فيها الجماهيرُ إلى القياصرة والملوك لرفع الظلم، ولكنّها سرعان ما انقلبتْ إلى ثورات شاملة نتيجةً للقمع الوحشي.

الإخوان والشيوعيون

إنّ أحزاب وحركات المعارضة التي تعتنق كلُّها الليبراليةَ تقع بين طرفيْ نقيض: الأول هو قوى الإخوان المسلمين الذين يمثّلون الثقلَ الأكبرَ في الشارع المصري (يفوق عددُ الإخوان من أعضاء مجلس الشعب عددَ الأعضاء من جميع أحزاب المعارضة مجتمعين)، وشعارُهم: «الإسلام هو الحل.» والطرف الثاني هو الشيوعيون المعزولون تقريبًا: «الحزب الشيوعي المصري،» و«حزب الشعب،» ومجموعة «الاشتراكيين الثوريين» ـ والأخيرة لفتت الأنظارَ إلى نشاطها برفعها شعارَ إسقاط

المعارضة المصرية ومفهوم التغيير

الرئيس المصري صراحةً، ثم بمحاكمة بعض أعضائها في قضية نَظَرَتْها محكمةُ أمن الدولة العليا في مطلع ديسمبر ٢٠٠٣، وكانت أولَ قضية شيوعية تُنظر أمام المحاكم منذ ربع قرن وتُوجَّه فيها التهمةُ بتأسيس تنظيمٍ يدعو إلى إسقاط نظام الحكم.

أما عن مفهوم «الإخوان» للتغيير فإنّه لم يتبدّل كثيرًا منذ تأسيس الجماعة عامَ ١٩٢٨، كما لم يختلفْ سلوكُهم السياسي المناور والمراوغ. فقد صَرَّح المرشدُ العامُّ لهم محمد مهدي عاكف بشأن تصريحات الرئيس الأميركي بوش التي أشار فيها إلى ضرورة وجود رقابة دولية للانتخابات في مصر، فردّ بغازل الإدارةَ الأميركيةَ بقوله «إنّ مِنْ حقّ المنظمات الدولية والحقوقية أن تراقب الانتخابات.» وأكّد أنّ «الإخوان لا يسعون إلى الصدام مع الدولة،» وأنّهم «ليسوا أهل ثورة.» واستنكر تصريحاتِ حركة «كفاية» ضدّ الرئيس المصري، موضحًا أنّ «الرئيس رمزُ الدولة وأَرْفضُ سَبَّه مهما اختلفنا معه.» ووصَفَ الحركةَ المذكورةَ بأنّها «فئة ضالّة مُضِلّة،» وأنّ «لسانَها طويل.» وأفتى بأنّ من حقّ جمال مبارك أن يرشِّح نفسَه. ورأى بعضُ المراقبين أنّ الإخوان تشجّعوا بحديث أميركا عن الإصلاح حتى لو أسفر ذلك عن وصول إسلاميين إلى الحكم، خاصةً بعد تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، وإمكانيةِ التعامل مع الإخوان في مصر. وحين أَعْلن الإخوانُ مطالبَهم الوطنية للإصلاح في مؤتمر صحفي في ٢٣ مارس هذا العامَ، جاء في مقدمة هذه المطالب: أولاً تعديل حقيقي للمادة ٧٦ من الدستور بما يَكْفل تكافؤَ الفرص بين المواطنين للترشيح لموقع الرئاسة؛ وثانيًا: إطلاق الحريات العامة بإلغاء حالة الطوارئ ورفع القيود عن تشكيل الأحزاب والحريات الأخرى.

وإذا كانت الحلقةُ الأساسيةُ للتغيير عند الإخوان هي «الليبرالية،» فإنّ الحزب الشيوعي المصري في بيان له في ١٤ مايو هذا العام يعتبر أنّه قد آن الأوان «لكلّ القوى الديموقراطية والوطنية التقدمية أن تتضافر جهودُها على طريق التغيير السياسي والدستوري الذي يفتح الطريقَ أمام التغيير الشامل.» وتَعْتبر مجموعةُ «الاشتراكيين الثوريين» أنّ النضال الديموقراطي الذي تدور في إطاره كلُّ حركة المعارضة من أجل التغيير أمر ضروري لكنّه غير كافٍ، وتَطْرح الاعتمادَ على الجماهير، والاشتراكيةَ في إطار الثورة الدائمة.

ما هو مستقبل هذه المعارضة؟

سؤال تصعب الإجابةُ عنه، ولكنْ من المؤكّد أنّ حركة المعارضة مازالت بعيدةً عن الشارع، وأنّ القاسم المشترك بين تلك الحركات ـ وهو الجانب الليبرالي ـ قد يفجِّر حركةً شعبيةً في ظروف محددة، وقد ينحسر موجُ تلك المعارضة تحديدًا لأنّ المسافة بينها وبين الشارع مازالت واسعةً. ولا شكّ أنّ الانحسار أو التطور رهنٌ بظروف أخرى أو ضغوط جديدة، ورهنٌ أيضًا بتعميق المعارضة لمفهوم التغيير بحيث يتقاطع مع أماني الشعب المصري في حياةٍ أفضل ووطنٍ حرّ.

القاهرة

أحمد الخميسي

دكتور في الأدب. صحفي في **أخبار الأدب**. مراسل الآداب في القاهرة.